

Distr.: General
29 November 2021
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الأولى لعام 2022

31 كانون الثاني/يناير - 4 شباط/فبراير 2022، نيويورك

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025

موجز تنفيذي

لم يحظ حشد رأس المال وتوظيفه لأغراض التنمية في أقل البلدان نمواً بقدر من الأهمية في أي وقت مضى يفوق ما يحظى به حالياً. فقد بدأ عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بأزمة صحية واجتماعية واقتصادية غير مسبقة، قد تؤدي إلى وقوع ما يصل إلى 32 مليون شخص آخرين يعيشون في أقل البلدان نمواً في براثن الفقر المدقع. ويواجه أكثر من 1,08 بليون شخص يعيشون في أقل البلدان نمواً تحديات تتراوح بين العيش في اقتصادات غير رسمية وتفتقر إلى التنوع، وتغير المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا العالمي (كوفيد-19). وتحتاج هذه البلدان إلى رأس مال لاستثماره في البنية التحتية والتنمية البشرية لبناء المؤسسات، وإنشاء أنظمة السوق، ودعم ريادة المشاريع، وتسخير إمكانات الشباب، وتحقيق مستويات معيشة أساسية للجميع.

ويعمل الصندوق، بولايته الفريدة وتركيزه على أقل البلدان نمواً، على استثمار وتحفيز رأس المال لدعم هذه البلدان في تحقيق النمو المستدام والشمولية المتوخيين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبرنامج عمل الدوحة لأقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031. ويهدف الصندوق إلى تسريع تمويل التنمية في أقل البلدان نمواً من خلال دعمها في تحقيق ثلاثة من عوامل التغيير الاستراتيجية المترابطة لقواعد اللعبة:



- 1 - تحفيز تدفقات إضافية لرأس المال الخاص والعام؛
- 2 - تعزيز نظم السوق وآليات التمويل؛
- 3 - تسريع التحول الاقتصادي الأخضر الشامل والمتنوع.

وبموجب هذا الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025، سيحقق الصندوق كامل إمكاناته كمنظمة مختلطة للتنمية ومؤسسة لتمويل التنمية من خلال الوفاء بولايته التمويلية الشاملة بتوزيع رأس المال، وتقديم الخدمات الاستشارية المالية، وتحفيز رأس المال. وسيتطابق ذلك مع الخبرة الإنمائية في خمسة مجالات ذات أولوية هي: المجالان الرئيسيان الراسخان المتعلقان بما يلي: (أ) الاقتصادات الرقمية الشاملة؛ و (ب) التمويل التحويلي المحلي؛ والمجالات الناشئة وهي (ج) التمكين الاقتصادي للمرأة؛ و (د) تمويل المناخ والطاقة والتنوع البيولوجي؛ و (هـ) تمويل النظم الغذائية المستدامة.

وسيوسع الصندوق دوره بوصفه كيان الأمم المتحدة الرئيسي للتمويل المحفّز لأقل البلدان نمواً ليشمل تعزيز آليات ونظم التمويل للتحول الهيكلي. وسيجمع الصندوق بين قدراته وأدواته وخبراته في مجال تمويل أهداف التنمية المستدامة والقدرات الإنمائية والتشغيلية الأوسع نطاقاً لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتقديم دعم أكثر شمولاً وتأثيراً لأقل البلدان نمواً. وسيواصل الصندوق بناء شراكات مع الجهات الفاعلة من القطاعين الخاص والعام لتحقيق نتائج وأثر إنمائي أكبر ولإطلاق موارد إضافية.

ومن أجل تحقيق رؤيته وإطاره الاستراتيجي، سيبني الصندوق ثقافة تُعزز الابتكار الرقمي وغيره من أنواع الابتكار وتُشجع النهج المتكاملة التي تستجيب لأولويات أقل البلدان نمواً والفرص المتاحة لها. وقد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علماً بهذا الإطار الاستراتيجي.

المحتويات

الصفحة

4	أولا - السياق الاستراتيجي: التحديات والفرص المصادفة في عقد العمل
5	ثانيا - الدروس المستفادة: البناء على الأساس الذي أرساه الصندوق وتجاريه
7	ثالثا - تسخير صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لخدمة عقد العمل
9	رابعا - الأسواق الرئيسية
10	خامسا - العرض المقدم من الصندوق
20	سادسا - المرونة المؤسسية والتشغيلية
23	سابعا - نظرة استشرافية - التوسع لإحداث الأثر

المرفقات (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

الأول - المصفوفة المتكاملة للنتائج والموارد

الثاني - سيناريوهات الموارد

الثالث - خطة تقييم الإطار الاستراتيجي

أولاً - السياق الاستراتيجي: التحديات والفرص المصادفة في عقد العمل

1 - تشكل أقل البلدان نمواً مجموعة متنوعة من البلدان، لها احتياجات خاصة ومستويات متباينة من النمو، والضعف، والمساواة، والتركيب السكانية، والجغرافيا، وحجم الاقتصاد. وقد تأهل عدد قليل منها بالفعل لرفع اسمها من هذه الفئة، وبعضها يمر بمرحلة انتقال، والبعض الآخر يعاني من أزمات ونزاعات. ولا تقدم أقل البلدان نمواً، التي تضم أكثر من بليون نسمة، إلا نسبة 1,3 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و 1,4 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، و 1 في المائة فقط من الصادرات العالمية المتجر بها⁽¹⁾.

2 - وكان لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أثر مدمر على الأرواح وسبل كسب العيش، إذ كانت أشد الفئات فقراً وضعفاً هي الأشد تضرراً، وتسببت في انكماش اقتصادات أقل البلدان نمواً بشكل كبير في عام 2020، مع ارتفاع أعباء الديون الخارجية والتزامات خدمة الديون ارتفاعاً حاداً. وقفز معدل الفقر المدقع من 32,2 في المائة إلى 35,2 في المائة، أي زيادة تربو على 32 مليون نسمة⁽²⁾، مما قضى على المكاسب التي تحققت على مدى عقود نحو القضاء على الفقر. وعكس الوباء مسار التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً، الذي كان متفاوتاً بالفعل قبل الأزمة ولم يكن يسير بخطى حثيثة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

3 - وتواجه أقل البلدان نمواً عوائق هيكلية متعددة، منها انخفاض مستويات القدرات الإنتاجية، والاقتصادات غير الرسمية غير المتنوعة إلى حد كبير التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الزراعة والموارد الطبيعية. ولا تتاح الطاقة سوى لنسبة 53 في المائة من سكان أقل البلدان نمواً، مع معدلات وصول منخفضة تصل إلى 10 في المائة في المناطق الريفية في بعض البلدان⁽³⁾. ويؤدي كذلك عدم توافر البنية التحتية الرقمية المقترنة بانخفاض مستويات المساواة بين الجنسين إلى عرقلة تحول اقتصادات أقل البلدان نمواً والاستغلال الكامل لإمكاناتها⁽⁴⁾. وتتفاقم هذه التحديات بسبب التهديدات المتزايدة الناجمة عن تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. وينبغي أن تكون النظم الغذائية أكثر استدامة وإنتاجية وشمولاً ومرونة لتوفير أنظمة غذائية صحية ومغذية للجميع.

4 - وتواجه أقل البلدان نمواً عقبات كبيرة في اجتذاب استثمارات من القطاع الخاص لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويؤدي القصور في تنمية أسواق رأس المال والأسواق المالية على الصعيد المحلي، الذي يزيد من تفاقمه ارتفاع خطر الفساد، إلى الحد بشدة من توافر رأس المال المحلي والأجنبي للاستثمارات المثمرة، وتفتقر معظم أقل البلدان نمواً إلى مؤسسات ومشاريع راسخة جاهزة للتنفيذ ويمكنها الحصول على تمويل، ولها أثر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والهيكل المالي الدولي

(1) برنامج عمل الدوحة لأقل البلدان نمواً، الصفحة 31، https://www.un.org/ldc5/sites/www.un.org/ldc5/files/rev1_of_the_poa_ldc5.pdf

(2) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2020 - https://unctad.org/system/files/official-document/ldcr2020_en.pdf

(3) برنامج عمل الدوحة، صفحة 27.

(4) التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2021 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، <https://www.weforum.org/reports/ab6795a1-960c-42b2-b3d5-587eccda6023>

غير مصمم لكي يدعم الاستثمارات ذات المخاطر العالية و/أو الأصغر حجما الضرورية لبناء قطاع خاص مزدهر في أقل البلدان نموا. ويشكل ارتفاع تكاليف المعاملات، وتصورات المخاطر، ونقص المعرفة بالسوق المحلية عددا من الحواجز الرئيسية التي يواجهها المستثمرون.

5 - وفي الوقت نفسه، يشهد الاقتصاد العالمي تحولا، يتزايد فيه أثر أسواق المستثمرين والمستهلكين من القطاع الخاص في جميع أنحاء العالم النامي، مؤديا إلى زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتمثل أقل البلدان نموا، بسكانها من الشباب الواعدين ومواردها الطبيعية ونظم الحوكمة المعززة، أسواقا ذات إمكانات هائلة غير مستغلة للنمو الاقتصادي والتنمية. ويُعدّ ارتفاع مستويات الاستثمار في رأس المال البشري والأصول الإنتاجية أمرا بالغ الأهمية لإطلاق التحول الهيكلي والتنمية الاقتصادية الشاملة.

6 - وسيسترد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (الصندوق) في دعمه المستمر لإنجاح التمويل لصالح أقل البلدان نموا، بجملة أمور منها برنامج عمل الدوحة لأقل البلدان نموا للفترة 2022-2031، وخطة عمل التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاق باريس⁽⁵⁾.

ثانيا - الدروس المستفادة: البناء على الأساس الذي أرساه الصندوق وعلى تجاربه

7 - **الاستعداد للنمو** - شرع الإطار الاستراتيجي السابق للفترة 2018-2021 في تحويل الصندوق من خلال تفعيل وتوسيع ولايته الاستثمارية، وتحويل عمله في مجال الشمول المالي للتركيز على التمويل والاقتصاد الرقمي، مع تكيف وتعميق عمله في تمويل التنمية المحلية في مجالات مثل اللامركزية المالية والتمويل المحلي. وبعد أربع سنوات من الإصلاح والابتكار والدمج، يزداد الاعتراف بالصندوق لما لديه من قدرات ونُهج لتعزيز نظم التمويل العامة والخاصة وآلياتها، وإزالة مخاطر الاستثمارات المحلية، وجذب تمويل إضافي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نموا. وسيستند الإطار المقترح إلى التقدم المحرز والدروس المستفادة من تجارب وتقييمات عمله، بغية زيادة الدعم المقدم من الصندوق إلى أقل البلدان نموا بشكل كبير لتحسين البناء في المستقبل.

8 - **أهمية بناء سجل لمسار الاستثمار** - أرسى الصندوق الأساس لاقتراح استثماري جديد ونموذج للمشاركة في أقل البلدان نموا. فمن خلال فريق متخصص من المهنيين العاملين في مجال الاستثمار وسياسات وإجراءات جديدة للقروض والضمانات، زاد الصندوق من قدرته على إدارة القروض والضمانات واستخدامها، مما مكّنه من بناء مجموعة مشاريع جاهزة للاستثمار وسجل للمسار. وهذه قدرة فريدة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية سيواصل الصندوق ممارستها طوال فترة السنوات الأربع للإطار المقبل.

9 - **سد الفجوة المفقودة في التمويل المتوسط الذي يشكل عنصرا مضاعفا للتنمية المستدامة** - خلال دورة الإطار الاستراتيجي الأخيرة، أشارت أوساط التمويل والاستثمار الإنمائي وذو الأثر إلى أنه ينبغي للصندوق أن يواصل التركيز على الحلقة المفقودة في التمويل المتوسط - للأعمال والمشاريع الأكبر من أن تتلقى تمويلا بالغ الصغر ولكنها لا تزال تعتبر أصغر ومخاطرها أكبر من أن تخدمها المؤسسات المالية التجارية الأخرى. وبناء على ذلك، سيخصص الصندوق موارد على نحو متزايد، وسيسعى إلى تحقيق التآزر مع الجهات الفاعلة الخاصة والعامة لمعالجة هذا المجال المتخصص للتمويل.

(5) الصندوق منظمة مستقلة مرتبطة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومدير البرنامج الإنمائي هو المدير الإداري للصندوق.

- 10 - **الاستفادة من المساعدة الإنمائية الرسمية في تعبئة موارد إضافية** - استفاد الصندوق من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية الشحيحة في دعم أقل البلدان نموا لحشد تمويل إضافي، بسبل منها الوصول إلى مجموعات أكبر لتمويل المنح، واستخدام الخبرة الهيكلية والتمويل الميسر لتعبئة رأس المال المحلي والدولي، وبناء مؤسسات عامة وخاصة لتحفيز تمويل مستدام أوسع نطاقاً⁽⁶⁾. ويوضح الإطار الكيفية التي سيعمل بها الصندوق لزيادته عمله من أجل توفير أدوات تمويل مبتكرة ودعم إنمائي يستخدم موارد المساعدة الإنمائية الرسمية لتعبئة تمويل إنمائي إضافي من القطاعين العام والخاص لأقل البلدان نموا.
- 11 - **التحول الرقمي يتيح أحدث حلول التطوير والتمويل** - أحدثت التقنيات الرقمية ثورة في كيفية تعبئة وتوجيه التمويل - بدءاً من المدخرات المحلية إلى التمويل الجماعي والمنصات العالمية لتمويل المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وسبل رصد التمويل لضمان التوافق مع أهداف التنمية المستدامة. وسيسعى الصندوق إلى تعميم الابتكارات الرقمية في جدول أعماله الاستثماري والبرنامجي دعماً لأقل البلدان نموا.
- 12 - **الأهمية الأساسية للتمويل دون الوطني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة** - أطلق الصندوق تحالف ملقا للتمويل المحلي لتشكيل نظام إيكولوجي مالي عالمي يتيح إمكانية حصول المدن والحكومات المحلية على تمويل واسع النطاق. وشمل ذلك إنشاء الصندوق الدولي للاستثمار المحلي، وهو أول صندوق للأسهم في العالم مخصص حصرياً للمدن؛ وتطوير آلية محلية للتصدي لتغير المناخ تركز على أقل البلدان نمواً؛ وإنشاء آلية محلية لتمويل المياه عبر الحدود. ويوفر هذا العمل، الذي ترسخ في شراكات عميقة، منصة لتسريع التمويل دون الوطني خلال الإطار المقبل.
- 13 - **الانتقال من التجريب إلى أوسع نطاق** - وُصف الصندوق بأنه صندوق يُجرب ويعرض نهجاً فعالة لتطوير نظم للسوق ولتحفيز التمويل يمكن للحكومات الوطنية وشركاء التنمية الآخرين اعتمادها وتوسيع نطاقها لإفادة السكان المنعزلين في الميل الأخير والفئات الضعيفة. ويتناول الإطار بالتفصيل الكيفية التي سيواصل بها الصندوق ابتكار وتوسيع نطاق النهج الناجحة، ويسعى إلى تغيير النظم من خلال نهج وشراكات متكاملة.
- 14 - **الاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً شرط مسبق لتحقيق نتائج مستدامة** - أحرز الصندوق تقدماً كبيراً في دفع تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المنظمة إلى الأمام. وحُدِّد العمل على معالجة التحيزات الجنسانية في المعايير والممارسات، وتعزيز دور المرأة، وتهيئة بيئات تمكينية لتمكين المرأة اقتصادياً، بما في ذلك وصول المرأة إلى الفرص والموارد المالية وتحكمها فيها، باعتباره عاملاً حاسماً في استدامة جميع نتائج البرامج. وسيعمل الصندوق على إدماج منظور جنساني أقوى في جميع برامجهم، ويلتزم بوضع التمكين الاقتصادي للمرأة كمجال ذي أولوية.

(6) يشير هذا الإطار إلى تعبئة وتحفيز التمويل من القطاع الخاص. والتعبئة من القطاع الخاص تعكس العلاقة السببية الواضحة بين الاستثمار الرسمي والاستثمار الخاص، أما تحفيز التمويل من القطاع الخاص فإنه يقيس آثار أنشطة التمويل الخاص وأنشطة دعم المعاملات التي تحققت خارج نطاق المشروع أو بعده، ولا تُحسب ضمن التعبئة، [https://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=DCD/DAC\(2018\)25&docLanguage=En](https://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=DCD/DAC(2018)25&docLanguage=En).

ثالثاً - تسخير صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لخدمة عقد العمل

- 15 - تتمثل رؤية الصندوق في أن أقل البلدان نمواً قادرة على الوصول إلى الأثر الإنمائي لرأس المال والاستفادة منه لتمكين النمو الاقتصادي المستدام والشامل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 16 - واستناداً إلى خطة عام 2030، سيعمل الصندوق على تحقيق مستقبل يتم فيه القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، حيث يعيش الناس في أقل البلدان نمواً بكرامة ويمكنهم الحصول على التمويل والخدمات والسلع الرئيسية من خلال مؤسسات قوية، وقطاع خاص نابض بالحياة، واقتصادات محلية متنوعة لها أثر إيجابي صافٍ على البيئة.
- 17 - وتتمثل مهمة الصندوق في أن يعمل ككيان الأمم المتحدة الرئيسي لحفز التمويل من أجل أقل البلدان نمواً لتعزيز آليات ونظم التمويل لإحداث تحول هيكلي.
- 18 - ولحفز تمويل التنمية الاقتصادية التي تفيد السكان المنعزلين في آخر ميل والفئات الضعيفة في أقل البلدان نمواً، سيعمل الصندوق تحوله إلى منظمة مختلطة تكون منظمة إنمائية وفي الوقت نفسه مؤسسة لتمويل التنمية. وسيضطلع الصندوق، بوصفه منظمة مختلطة، بولاياته الرأسمالية الفريدة من خلال تكملة تقديم المنح التقليدية والمساعدة التقنية باستخدام قدراته وأدواته التمويلية المتزايدة وتعميمها، بما في ذلك القروض والضمانات وصناديق التمويل المختلطة في مجالات الخبرة التقنية.
- 19 - وستظل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وآثارها عاملاً رئيسياً بالنسبة لأقل البلدان نمواً في السنوات الأربع المقبلة. وسيعتمد الصندوق على الخبرات في توفير التمويل والدعم التقني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لاعتماد حلول رقمية وتعديل نماذج أعمالها للتغلب على الأزمات، وللحكومات المحلية لإدارة الاستجابة لكوفيد-19 والتعافي منه، بما يتماشى مع إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19⁽⁷⁾.

المشاركة مع منظومة الأمم المتحدة

- 20 - يؤكد قرار الجمعية العامة 233/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية على ضرورة أن تتسق منظومة الأمم المتحدة وتعمل معاً بشكل وثيق لتوفير دعم إنمائي متسق، بما في ذلك التصدي للتحديات المعقدة والفرص المتاحة لزيادة الحلول المالية المستدامة، خاصة في أقل البلدان نمواً. وسيعمل الصندوق على توسيع دوره باعتباره كيان الأمم المتحدة الرئيسي للتمويل المحفّز لأقل البلدان نمواً لخدمة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأوسع ونشر الحلول المبتكرة التي تحفز تمويل أهداف التنمية المستدامة على نطاق واسع. ويضطلع الصندوق، بما له من قدرات تمويلية فريدة وخبرة تقنية، بدور تكميلي متميز في مجال الخبرة والبرمجة لكيانات الأمم المتحدة الأخرى. وسيبني الصندوق على المشاركة الناجحة في نافذة تمويل الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة لإيجاد حلول تمويل مبتكرة مختلطة للنظام.

(7) المصدر: مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19، United Nations Sustainable Development Group, A United Nations framework for the immediate socioeconomic response to COVID-19.

21 - وعلى الصعيد القطري، سيواصل الصندوق تعاونه المعزز مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما في ذلك تطوير التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام. واستنادا إلى وجوده الميداني في 31 بلدا من أقل البلدان نموا، سينشئ الصندوق نظاما لمديري العلاقات القطرية وسينشر تدريجيا موظفين تقنيين إضافيين في البلدان المستفيدة من البرنامج. واستجابة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، سيتعاون الصندوق مع شركاء الأمم المتحدة لمساعدة المنسقين المقيمين في أقل البلدان نموا على إدماج برنامج عمل الدوحة في التخطيط الإنمائي⁽⁸⁾. كما أن للصندوق أخصائيين في الاستثمار لدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في عدة بلدان أفريقية للمساعدة في إطلاق التمويل الخاص لاستثمارات التنمية المستدامة، وتعزيز الإصلاحات الحكومية وتعميق الأسواق المالية. وسيعزز الصندوق التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكاتبه القطرية بقيادة الممثلين المقيمين، على أساس ارتباطهم الوثيق وأوجه التكامل القوية والعديد من المبادرات المشتركة الجارية. وتوفر الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025 العديد من نقاط الدخول للتعاون، بما في ذلك في المجالات التمكينية المتعلقة بتمويل التنمية والرقمنة، وفي العديد من الحلول المميزة للبرنامج الإنمائي، مع وجود صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في وضع جيد يتيح له توفير خبرات وحلول تمويل مبتكرة متكاملة. وسيتابع الصندوق التأزر مع الأعمال ذات الصلة التي يقوم بها مركز القطاع المالي التابع للبرنامج الإنمائي، مثل خرائط ومعايير المستثمرين المتعلقة بأثر أهداف التنمية المستدامة، وفي مجال التأمين والسندات وأطر التمويل الوطنية المتكاملة، ضمن مجالات أخرى.

22 - وسيسعى الصندوق إلى إقامة شراكات مواضيعية استراتيجية مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى حيث يمكن أن يكون للجمع بين قدراته التمويلية والمعرفة الخاصة بالمنظمات الأخرى أثر تحويلي. فعلى سبيل المثال، يدعم تعاون الصندوق مع برنامج الأغذية العالمي في غرب أفريقيا استخدام الخدمات المالية الرقمية ومحو الأمية المالية للفئات الضعيفة من السكان. وتشجع الشراكة العالمية للصندوق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حلول الشمول المالي للاجئين والنازحين قسرا. ويدعم الصندوق، مع المنظمة الدولية للهجرة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحالفا عالميا لتعزيز إمكانية الحصول على التحويلات المالية الرقمية عبر الحدود من خلال حلول مبتكرة تقلل تكاليف المعاملات وتربط التحويلات بطائفة أوسع من الخدمات المالية. وسيواصل الصندوق عمله مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لوضع حلول تمويل مبتكرة لتمكين المرأة اقتصاديا. وسيعمل الصندوق، بصفته مركز الأمم المتحدة للتمويل دون الوطني، على تعميق شراكات الأمم المتحدة، بما في ذلك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن وصول الحكومات دون الوطنية إلى أسواق رأس المال وبشأن إدارة الأصول. ويقدم الصندوق، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، عرضا استثماريا مشتركا للمدن ويعمل مع اللجان الاقتصادية على التعافي من كوفيد-19 وتوسيع النطاق المالي المحلي. وسيجري تعميق التعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فيما يخص التمويل المحلي للتكيف مع تغير المناخ.

(8) الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، الفقرة 89 من المنطوق.

رابعاً - الأسواق الرئيسية

23 - سيركز الصندوق أساساً على دعم 46 بلداً من أقل البلدان نمواً في مساراتها الإنمائية. وسيشمل ذلك دعم الانتقال السلس للبلدان التي رفع أسمها مؤخراً من قائمة أقل البلدان نمواً. وحيثما يكون ذلك مناسباً، يمكن للصندوق أن يعمل أيضاً في بلدان نامية أخرى، منها دول جزرية نامية صغيرة مختارة ليست من أقل البلدان نمواً، ولا سيما عندما يمكن أن تعود الموارد والخبرة المكتسبة من هذه الجهود بالفائدة على أقل البلدان نمواً. وسيكون الصندوق في طليعة الجهات الداعمة لأقل البلدان نمواً لتحقيق نتائج برنامج عمل الدوحة للفترة 2022-2031، وتعزيز شراكاته مع حكومات أقل البلدان نمواً لمواصلة الاستجابة للأولويات القطرية. وسيقوم الصندوق بما يلي:

- (أ) اتباع نهج مُركّز يستجيب لاحتياجات وأولويات أقل البلدان نمواً وضمان المشاركة الكاملة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين لتعزيز الملكية والقيادة الوطنيتين؛
 - (ب) وإتاحة فرص الاستثمار في أقل البلدان نمواً لأسواق رأس المال العالمية من خلال شراكات مبتكرة موجهة نحو تحقيق النتائج مع أوساط التنمية والمستثمرين من القطاع الخاص؛
 - (ج) والشراكة مع أقل البلدان نمواً في تحقيق خطط التنمية العالمية (أي خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ ومؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً؛ وخطة عمل أديس أبابا؛ واتفاق باريس؛ والاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وغيرها)؛
 - (د) والمساهمة في مسارات التحول مثل الاقتصاد الأخضر، والرقمنة، والتحضّر، والاقتصادات الشاملة، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً.
- 24 - وتعرض أقل البلدان نمواً بشكل خاص للهشاشة الاجتماعية والسياسية، فضلاً عن الضعف الاقتصادي والبيئي. وسيبني الصندوق على تجربته في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاع من خلال النشر الفعال للمبادرات التي يقودها السكان المحليون والتي تركز على الناس وتنمية القدرات، وتعزيز الخدمات المالية وإتاحة إمكانية الوصول إلى حلول الاستثمار المستدام التي تعالج الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.
- 25 - وتؤدي تدخلات الصندوق أهمية خاصة لتمكين الشباب، والنساء، والمهاجرين، واللاجئين، والمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، ورواد الأعمال في القطاع غير النظامي والأشخاص ذوي الإعاقة، الذين غالباً ما يتم تهملهم جميعاً بسبب المعايير الاجتماعية والوضع المجتمعي والإيرادات والقدرات المحدودة. ولكي تعود الفائدة في نهاية المطاف على السكان المنعزلين في أبعد ميل والمستبعدين من الحصول على التمويل والخدمات الأخرى، فإن الصندوق سيقدم دعمه إلى ومن خلال الشركاء من القطاع العام والخاص، الذين يصلون إلى هذه الفئة ويخدمونها: (أ) في القطاع الخاص، المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمنشآت الأكبر، بما في ذلك مقدمو الخدمات المالية؛ و (ب) في القطاع العام، النظراء الحكوميون، بما في ذلك الحكومات الإقليمية والمحلية في المدن والمناطق الريفية والمناطق شبه الحضرية.

26 - وستكون خطط الاستثمار القطرية عنصراً محورياً في التركيز الشديد للصندوق على اجتذاب الاستثمارات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً. وسيدعم الصندوق الحكومات والقطاع الخاص وسيعمل مع شركاء التنمية وأصحاب المصلحة المعنيين لتحديد فرص الاستثمار التي تتماشى

مع خطط التنمية الوطنية وأولوياتها واحتياجاتها، وتُخلف أثراً إنمائياً كبيراً، وتوفر إمكانات قوية لتعبئة التمويل الخاص. وسيقدم الصندوق الدعم لإعداد المشاريع ويوظف رؤوس أموال بشروط ميسرة من أجل الارتقاء بهذه الفرص لتصل إلى مستوى القابلية للتمويل وإزالة المخاطر عنها بالنسبة لمستثمرين آخرين⁽⁹⁾.

27 - وسيقوم الصندوق أيضاً بدور منظم رأس المال وميسره من خلال التوفيق بين مجموعة من فرص الاستثمار ومجموعة واسعة من مقدمي رأس المال الميسر والتجاري. وبالتعاون مع اتحاد من المؤسسات العامة والخاصة، سيطور الصندوق منصة رقمية لربط المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمستثمرين لتبسيط مصادر الصفقات، والفرز، والاتصال بمقدمي رأس المال، والتمويل المشترك بين المستثمرين.

خامسا - العرض المقدم من الصندوق

28 - سيكون عمل الصندوق على النحو التالي:

(أ) دعم البلدان في تحقيق ثلاثة عوامل تغيير استراتيجية لقواعد اللعبة:

‘1’ حفز رأس المال؛

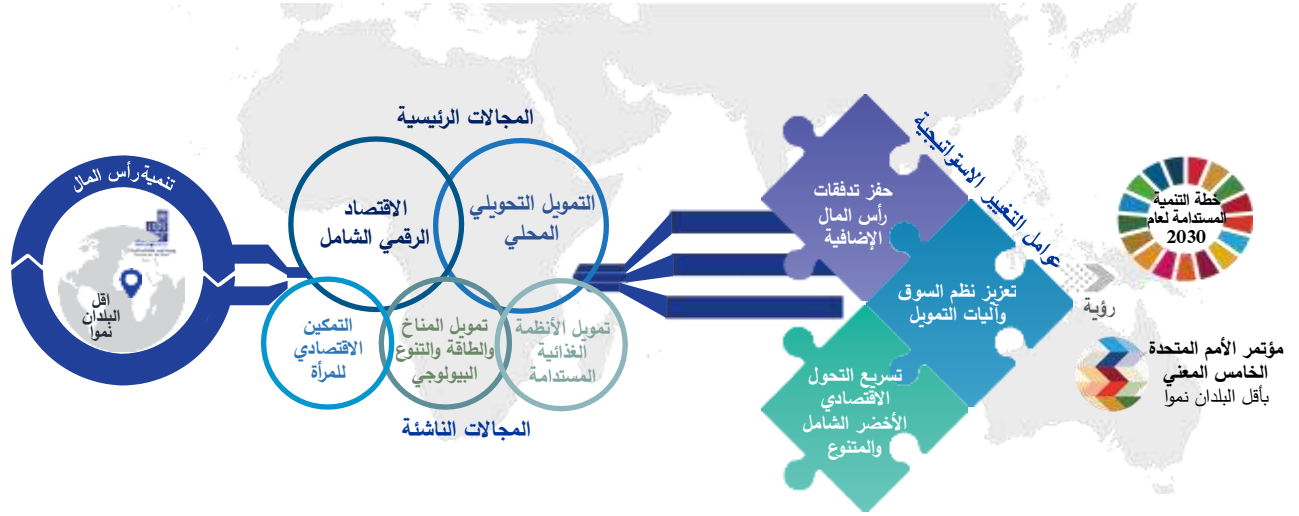
‘2’ تعزيز نظم السوق وآليات التمويل؛

‘3’ تسريع التحول الاقتصادي الشامل والمتنوع والأخضر؛

(ب) ومن خلال استخدام العوامل المحفزة لرأس المال والتنمية، أي التمويل والاستثمار والدعم الإنمائي؛

(ج) التطبيق في خمسة مجالات ذات أولوية تتألف من مجالين رئيسيين راسخين للاقتصادات الرقمية الشاملة والتمويل التحويلي المحلي وثلاثة مجالات ناشئة تتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة؛ وتمويل المناخ والطاقة والتنوع البيولوجي؛ وتمويل النظم الغذائية المستدامة.

(9) في البلدان التي يضع فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "خراطيم المستثمرين في أهداف التنمية المستدامة"، سيتعاون الصندوق مع هذه المبادرة.



عوامل التغيير الاستراتيجية لقواعد اللعبة

29 - استرشاداً بمبادئ المسؤولية والملكية والقيادة المشتركة من جانب أقل البلدان نمواً، سيدعم الصندوق البلدان في اتباع ثلاثة عوامل استراتيجية مترابطة ويعزز بعضها بعضاً لتغيير قواعد اللعبة هي:

(أ) تحفيز تدفقات إضافية لرأس المال؛

(ب) وتعزيز نظم السوق وآليات التمويل؛

(ج) وتسريع التحول الاقتصادي الشامل والمتنوع والأخضر.

30 - وسيركز الصندوق دعمه على أهداف التنمية المستدامة التي ستنسهدف كجزء في جميع تدخلاته: الأهداف 1 (القضاء على الفقر)، و 5 (المساواة بين الجنسين)، و 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، و 17 (إقامة الشراكات من أجل تحقيق الأهداف). ويهدف الصندوق أيضاً إلى المساهمة في تحقيق الأهداف 2 (القضاء التام على الجوع)، و 7 (الطاقة)، و 9 (البنية التحتية والتصنيع)، و 11 (المدن والمجتمعات المستدامة)، و 13 (العمل المناخي)، و 14 (الحياة تحت الماء)، و 15 (الحياة في البر)، و 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية). وسنؤولى الأولوية للتدخلات المتكاملة التي تسهم في تحقيق أهداف متعددة مترابطة وتعالج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ومن خلال التعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الآخرين، يمكن للصندوق أن يسهم في تحقيق أهداف إضافية.

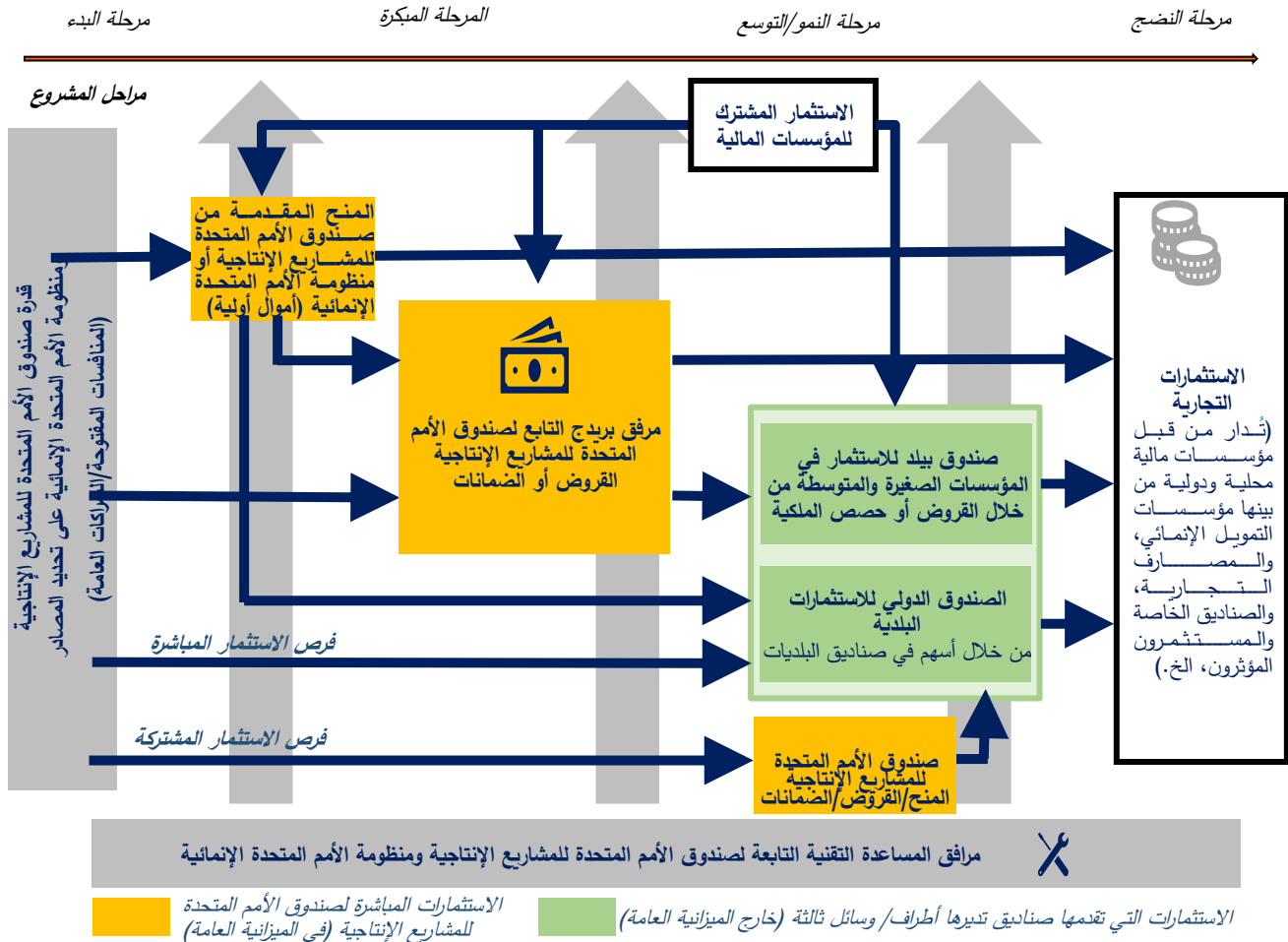
العوامل المحفزة لرأس المال

31 - سيوفر الصندوق أدوات وآليات مالية مبتكرة، واستثمارات استراتيجية، وخدمات استشارية مالية للمساعدة في تحفيز تدفقات رأس المال لصالح الاستثمارات في البيئات المعزولة في الميل الأخير، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، والتي ستسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيوظف التمويل والدعم الاستثماري للصندوق في جميع المجالات والبرامج ذات الأولوية. وسيوسع الصندوق أيضاً نطاق دوره في توفير أدوات

التمويل والخبرة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل هيكلة وتنفيذ النهج التي تُشارك القطاع الخاص وتستفيد من رأس المال الإضافي للاستثمار في الأهداف الإنمائية للألفية.

32 - وسيوفر الصندوق استثمارات استراتيجية وبمسر الجدارة الائتمانية للاستثمارات عبر "متوالية الاستثمار" التي تبدأ من المنشآت والمشاريع التي لا تزال في المراحل المبكرة إلى تلك الأكثر نضجا. ويستخدم الصندوق عمله البرنامجي ووجوده داخل البلدان وعلاقاته مع الحكومات الوطنية وشركاء التنمية لتحديد مصادر فرص الاستثمار وتقديم الدعم الاستشاري قبل الاستثمار وبعده لتحسين القابلية للتمويل وتطوير الأعمال. ويهدف إلى عرض آثار إيضاحية قوية تمهد الطريق لاستثمارات إضافية لاحقة من جانب مقامي رأس المال الأكبر حجما.

الشكل الثاني متوالية الصندوق للاستثمار



33 - وسيحقق الصندوق ولايته في مجال التمويل والاستثمار بالطرق الثلاث التالية.

توظيف رأس المال

34 - تشمل أدوات التمويل الخاصة بالصندوق المنح والقروض الميسرة والضمانات التي يتم توظيفها في المراحل الأولى من متوالي الاستثمار. وبالنسبة للشركات والاستثمارات العامة في المراحل المبكرة، تتيح منصة الصندوق للاستثمار الإلكتروني، التي تعمل بخاصية "وَصِّل وشغِّل" سرعة تحديد مصادر المنح وتوزيعها على الشركات المحلية والحكومات المحلية. وكانت هذه المنصة محورية في استجابة الصندوق للطوارئ المتصلة بجائحة كوفيد-19.

35 - وبالنسبة للشركات أو المشاريع في "حلقة التمويل المتوسط المفقودة"، وهي الشركات والمشاريع التي حققت قدراً أكبر من النضج وإن كانت ليست جاهزة بعد للتمويل التجاري، فإن الصندوق يقدم قروضا وضمانات ميسرة حافزة من ميزانيته العمومية كرأس مال للنمو وللمساعدة في بناء سجل المسار الاستثماري. ويلتمس الصندوق رسمة أولية قدرها 50 مليون دولار للميزانية العمومية لمرفق بناء الموارد في مجال الديمقراطية وشؤون الحكم والانتخابات (مرفق بريدج، BRIDGE)، باعتباره مرفق تمويل مخصص لأقل البلدان نمواً. وبفضل إقبال المرفق على تقبل المخاطر والتساهل في قروضه وضماناته، فإنه يسد فجوة في الهيكل الدولي لتمويل التنمية من خلال توفير تمويل للمنشآت والمشاريع الصغيرة غير القادرة على الحصول على تمويل من المؤسسات المالية الأخرى. ومن المتوقع أن يستفيد المرفق من رأس المال الذي يوظفه بمعدل يتراوح بين ضعف إلى ثلاثة أضعاف.

الخدمات الاستشارية المالية والتجارية

36 - بالإضافة إلى توظيف رأس المال، سيقدم الصندوق خدمات استشارية مالية إلى المؤسسات والمشاريع والحكومات والأطراف الخارجية الأخرى. ويشمل هذا الدعم إنشاء المشاريع، والهيكلية، والعناية الواجبة، وتطوير أدوات مالية مبتكرة جديدة، وسندات ومنتجات أسواق رأس المال الأخرى، والشراكات. ويشمل ذلك الصناديق المتداولة في البورصة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، و "سندات أهداف التنمية المستدامة"، وآليات التمويل المختلط المحلية. وسيدعم الصندوق نهج الحوافز التي تجمع العديد من الصفقات الصغيرة لبلوغ حجم كبير وتقليل المخاطر لجذب عدد أكبر من المستثمرين.

37 - وسيصحب توفير التمويل الاستثماري وتيسيره تقديم خدمات استشارية في مجال الأعمال، سواء قبل الاستثمار أو بعده، من أجل الاستعداد للاستثمار وضمان فعالية الأثر.

تعبئة رأس المال وتحفيزه

38 - من خلال توظيف رأس المال، والخدمات الاستشارية المالية، والدعم لإنشاء آليات ونظم للتمويل، سيحشد الصندوق تمويلاً إضافياً من القطاعين العام والخاص والدولي والمحلي في استثمارات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً. ويهدف الصندوق أيضاً إلى تحقيق آثار أوسع نطاقاً تحفز على توفير موارد إضافية للاستثمارات والأسواق على أساس مستمر يتجاوز تدخلات الصندوق المباشرة.

39 - وخلال العامين الماضيين، ساهم الصندوق في تصميم وتطوير آليتين للتمويل المختلط يديرهما طرف ثالث، وهما صندوق 'BUILD' (وهو مبادرة بامبو - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لأقل

البلدان نموا) للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والصندوق الدولي للاستثمارات البلدية للاستثمار في البنية التحتية البلدية، وكلاهما يوفر التمويل لمنشآت ومشاريع البنية التحتية الأكثر نضجا التي تستلزم استثمارات أكبر مع اشتراطات مختلفة للعائد معدلة حسب درجة المخاطر. وسيواصل الصندوق تخصيص هذه الأموال للمساعدة في تلبية متطلبات تعبئة رأس المال في هذين المجالين من مجالات الاستثمار في أقل البلدان نموا.

العوامل المحفزة للتنمية

40 - سيؤدي الصندوق مهمته بتطبيق قدراته التمويلية بالاقتران مع خبرته في مجال تنمية القطاعات من خلال برامج تدعم أقل البلدان نموا للانتقال إلى أنشطة اقتصادية أعلى إنتاجية. ويتركز الدعم الإنمائي الذي يقدمه على ما يلي: (أ) المساعدة التقنية؛ و (ب) تنمية القدرات؛ و (ج) المشورة في مجال السياسات والدعوة والقيادة الفكرية؛ و (د) تحليل الأسواق.

41 - ويهدف الدعم غير المالي المقدم من الصندوق إلى تهيئة الشركاء من القطاع الخاص والحكومات للحصول على التمويل وتحسين أثرهم الإنمائي. ويشمل هذا الدعم ما يلي: (أ) تنمية قدرات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ و (ب) تقديم مشورة عالية الجودة في مجال السياسات وتقييم المساعدة التقنية للجهات الفاعلة الحكومية في الإدارة المالية العامة المحلية والحضرية، بما في ذلك إدارة الإيرادات من مصادرها الذاتية؛ و (ج) البحث والتطوير إلى جانب المساعدة التقنية في تجريب وتوسيع نطاق حلول التمويل المبتكرة.

42 - ولضمان استدامة الأثر الإنمائي، يسعى الصندوق إلى إحداث تغيير على مستوى السوق ونظام المالية العامة. ويشمل ذلك دعم الإصلاحات في مجال السياسات والإصلاحات التنظيمية للتمكين من تطوير نظم وآليات التمويل العامة والخاصة. كما يتضمن تقديم الدعم لدمج الحلول الناجحة التي أثبتت جدواها في الأنظمة والبرامج الحكومية أو في عروض القطاع الخاص والسوق. وفي هذا الصدد، سيواصل الصندوق الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كوسيلة رئيسية للتعلم ونقل الحلول الفعالة فيما بين أقل البلدان نموا.

43 - وبالإضافة إلى ذلك، يجري الصندوق تحليلات وتقييمات وتشخيصا للسوق، ويتقاسم هذه المعرفة مع الشركاء لتحديد تحديات وفرص النمو والاستثمار. واستنادا إلى خبرته العملية وقيادته الفكرية، سيقوم الصندوق بتطوير منتجات معرفية وعقد حلقات دراسية للدعوة إلى حلول تمويلية قابلة للتطبيق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإبلاغ صانعي السياسات بها.

المجالات الخمسة ذات الأولوية

44 - ستستخدم العوامل المحفزة التي يقدمها الصندوق فيما يتعلق برأس المال والتنمية في دعم البلدان في مجالين رئيسيين راسخين وثلاثة مجالات ناشئة. ويعمل الصندوق في جميع هذه المجالات باستخدام نهج متكامل لإيجاد حلول للتحديات الإنمائية المترابطة.

45 - ويركز الصندوق أساسا، في المجالات الثلاثة الناشئة، على تطبيق قدراته التمويلية لعبئة رأس المال وتحفيزه. وسيتعاون المكتب، في ذلك، تعاونا وثيقا مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإنمائية التي تقدم خبرات مواضيعية تكميلية.

الاقتصادات الرقمية الشاملة للجميع

46 - يعزز الصندوق الاقتصادات الرقمية التي لا تغفل أحداً. ويهدف إلى تهيئة الناس لاستخدام الخدمات الرقمية المبتكرة في حياتهم اليومية من أجل تمكينهم والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبحلول عام 2025، يخطط الصندوق لدعم 25 بلداً في طريقها نحو التحول الرقمي الشامل، ليصل مباشرة إلى 14 مليون شخص.

47 - وسيعالج الصندوق قيود نظام السوق وأوجه عدم المساواة بين الجنسين التي تحول دون ظهور اقتصادات رقمية شاملة للجميع، بينما يعمل بشكل وثيق مع الشركاء من القطاعين الخاص والعام والمجتمع المدني لإعداد عروض عملية للأثار وبيئة تمكينية تدفع بعجلة التحول الرقمي، سواء في قطاعي التمويل أو الاقتصاد الحقيقي الحيويين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

48 - ويخلق نهج الصندوق إزاء تطوير نظم السوق بيئة مواتية من خلال مزيج من التدخلات في أربعة مجالات هي: (أ) التغييرات في مجال السياسات؛ و (ب) البنية التحتية الحديثة للرقمنة وأنظمة الدفع المفتوحة؛ و (ج) ابتكارات القطاع الخاص؛ و (د) تطوير المهارات اللازمة للعصر الرقمي. وسيتعاون الصندوق مع واضعي السياسات والجهات التنظيمية للتعبيل بوضع أطر قانونية تمكينية لأنظمة السوق الشاملة للجميع، التي تسخر الابتكارات والحلول الرقمية وتعزز الشمول المالي.

49 - ويكمن في صميم الاستراتيجية الرقمية للصندوق تمكين وحماية حقوق شرائح العملاء المهمشة التي تفتقر إلى إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية والتمويل بسبب المعايير الاجتماعية والوضع المجتمعي ومحدودية الدخل والقدرات. ومن خلال تعزيز السلامة المالية، يهدف الصندوق إلى تعميق قدرة الناس في أقل البلدان نمواً على الصمود والأمن الماليين والحرية المالية، مما يتيح إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

50 - وأدرجت أدوات الصندوق المالية والاستثمارية في نهج البرمجة من خلال دراسة السوق لتحديد الاستثمارات فيما يتعلق بما يلي: (أ) البنية التحتية للاتصالات حتى آخر ميل؛ و (ب) شركات التكنولوجيا التي تقدم حلولاً رقمية؛ و (ج) الابتكارات الرقمية التي تساعد على تحفيز رأس المال المحلي والدولي؛ و (د) المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تطبق التحول الرقمي لتلقي المدفوعات وتسديدها، وزيادة فرص حصولها على رأس المال وتعزيز نماذج أعمالها.

51 - وتحقيق هدف التنمية المستدامة 8 و 9 وتحسين البناء في المستقبل لتحقيق تعافٍ مستدام وشامل ومرن من أزمة كوفيد-19، سيستلزم تعزيز قطاعات المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك تمكينها من الاستفادة من التحول الرقمي. وسيقوم الصندوق بتوسيع نطاق مشاركته مع شركات تكنولوجيا الخدمات المالية والمنصات الرقمية المبتكرة التي تربط المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالأسواق والموردين، وتقديم الخدمات المالية، وتعزيز المهارات، وتيسر إضفاء طابع رسمي عليها.

52 - وتوفر التحويلات المالية مصدراً حيوياً للدخل لكثير من الفئات السكانية الضعيفة في أقل البلدان نمواً. غير أن التحويلات المالية غالباً ما تكون مكلفة، وانخفضت انخفاضاً حاداً بسبب أزمة كوفيد-19. وسيحسن الصندوق تدفق التحويلات المالية عبر القنوات الرسمية؛ ويخفض تكلفة معاملات التحويل عن طريق زيادة إمكانية الوصول إلى القنوات الرقمية؛ ويعزز المرونة المالية من خلال زيادة إمكانية الحصول على الائتمان والتأمين والمعاشات التقاعدية والمنتجات الاستثمارية للمهاجرين واعتمادها.

53 - ويعتبر سجل الإنجاز في مجال الاقتصاد الرقمي الشامل للجميع أداة استراتيجية من أدوات السياسة العامة وضعها الصندوق لمساعدة البلدان على قياس وتتبع التقدم المحرز في مستوى تنمية اقتصاداتها الرقمية وشمولها الرقمي وفجواتها الرقمية. ومن خلال تحديد القيود الرئيسية التي تواجه السوق، يساعد سجل الإنجاز أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص على تحديد أولويات العمل لضمان أن تكون الاقتصادات الرقمية شاملة للجميع.

54 - وسيواصل الصندوق الشراكة مع شركات الاتصالات والمصارف ومؤسسات التمويل البالغ الصغر وشركات خدمات التكنولوجيات المالية والوزارات الحكومية والهيئات التنظيمية والجهات المانحة ومنظمات الأمم المتحدة. وشارك الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في استضافة أمانة فرقة عمل الأمين العام المعنية بالتمويل الرقمي لأهداف التنمية المستدامة. وقدم الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرضاً مشتركاً بشأن التمويل الرقمي لتنفيذ توصيات فرقة العمل ووضع إطار لدفع خطة عمل التمويل الرقمي على المستوى القطري إلى الأمام.

55 - ويستضيف الصندوق أمانة تحالف أفضل من النقد (Better than Cash Alliance)، الذي يؤدي دوراً حاسماً في الدعوة إلى دعم الحكومات الأعضاء فيه والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمنظمات الإنمائية في الانتقال من المدفوعات النقدية إلى المدفوعات الرقمية للنهوض بأهداف التنمية المستدامة.

التمويل التحويلي المحلي

56 - يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغايات اتفاقيات ريو والتعافي من جائحة كوفيد-19 نهجاً محلية وتحويل البلدان والمدن إلى مراكز نمو شاملة ومرنة ومستدامة. وهذا هو الحال بصفة خاصة في أقل البلدان نمواً، التي تعد من أسرع بلدان العالم تحولاً إلى مناطق حضرية⁽¹⁰⁾، ولكنه ينطبق أيضاً على المراكز الحضرية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويشكل نقص البنية التحتية الإنتاجية التي تركز على تقديم الخدمات في المناطق الحضرية والريفية عقبة رئيسية أمام التنمية المحلية والتحول الاقتصادي. ومع ذلك، لا تزال التدفقات العامة والخاصة من أجل التنمية وتمويل المناخ التي تصل إلى الحكومات المحلية في أقل البلدان نمواً نادرة. وتعتبر أسواق رأس المال المحلية القوية، وتكوين رأس المال الثابت المحلي، والحيز المالي المحلي الموسع أدوات أساسية للانتقال الحاسم إلى إنتاجية أعلى واقتصادات محلية خضراء وشاملة.

57 - وللوفاء بمهمته، يقوم الصندوق بإعادة توجيه عمله في مجال تمويل التنمية المحلية إلى "تمويل تحويلي محلي"، ليصبح شريكاً تقنياً ومالياً للتحويل المحلي. وسيكون من بين عملائه الحكومات المحلية والإقليمية والمدن بوصفها وكالات للتحويل المحلي، ومشاركة في سوق رأس المال المحلي، وسلطات تنظيمية وسلطات للميزانية. ويجمع الصندوق أدوات التمويل والاستثمار مع الخبرة القطاعية في جميع جوانب التمويل دون الوطني العام والخاص.

58 - وتحقيقاً لهذه الغاية، سيقدم الصندوق لعملائه التمويل والخبرة في مجال السياسات في ثلاث عمليات انتقالية متداخلة:

(10) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (2020)، التمويل المختلط في أقل البلدان نمواً 2020: دعم التعافي القوي من جائحة كوفيد-19، منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، <https://doi.org/10.1787/57620d04-en>

(أ) التحول الحضري لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة التي تحول المدن إلى أماكن شاملة ومستدامة ومرنة بحيث يستفيد الجميع من النمو، ومن الوصول إلى وسائل النقل والإسكان والمياه والصرف الصحي والمساحات الخضراء و "الحق في المدينة"؛

(ب) والتحول الأخضر لتنفيذ اتفاقيات ريو من خلال التخطيط المستدام للمدن وتقسيمها إلى مناطق، وإدارة استخدام الأراضي في النظم الغذائية الحضرية، وإدارة المياه الدوارة، وحلول الطاقة النظيفة والزكية؛

(ج) والتحول المثمر لتنفيذ أولويات برنامج عمل الدوحة لأقل البلدان نمواً (2021-2031): زيادة القدرات الإنتاجية من خلال نهج إقليمي للتنمية الاقتصادية المحلية وإنشاء روابط حضرية/ريفية تحقق قيمة مضافة تؤدي إلى تحول هيكلي.

59 - وسيعمل الصندوق على تعميق وتوسيع نطاق دوره كمركز للأمم المتحدة للتمويل دون الوطني من خلال تعزيز علاقاته التعاونية القائمة منذ أجل بعيد وتحويلها إلى خدمات تتوخى التوصل إلى حلول. ويشمل الشركاء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والحكومات، وشبكات الحكومات المحلية مثل المؤتمر العالمي للمدن المتحدة والحكومات المحلية، والمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية، والمنظمات غير الحكومية الدولية. وهذا يوفر قناة جديدة لتمويل التنمية في مرحلة ما بعد الوباء يمكن توسيع نطاقها من خلال المشاركة مع المؤسسات المالية المحلية والإقليمية والعالمية ذات الصلة. وسيصمم الصندوق مع هؤلاء الشركاء وسائل تمويل قابلة للتوسع، وينشئها ويختبرها، ويطور القدرات دون الوطنية، ويعزز بيئات السياسات التمكينية. ومن الأمثلة على ذلك صناديق الديون والأسهم؛ والسندات دون الوطنية؛ ومنصات طرح سندات الاقتراض للاكتتاب المباشر لتكريس الميزانيات العمومية للتمويل دون الوطني؛ وخطط ضمان لتغطية التزامات الحكومات السيادية والمحلية؛ والنوافذ دون الوطنية في صناديق الثروة السيادية؛ وصناديق التنمية المحلية؛ واللامركزية المالية؛ والتمويل المناخي الرأسي؛ وتعبئة الإيرادات من مصادر ذاتية، وإدارة المالية العامة والأصول.

60 - وبحلول عام 2025، سيقوم الصندوق بتوسيع نطاق التزامات ميزانيته العمومية بالنسبة للمعاملات التي تقودها الحكومات المحلية في 10 بلدان على الأقل؛ ودعم اللامركزية المالية أو إدارة المالية العامة أو إدارة الإيرادات من المصادر الذاتية في 20 بلداً على الأقل؛ وتحفيز جمع ما لا يقل عن مليار دولار من خلال صناديق استثمار مدعومة من طرف ثالث (مثل الصندوق الدولي للاستثمار البلدي)؛ ومساعدة الحكومات دون الوطنية على الوصول إلى أسواق رأس المال في خمسة بلدان على الأقل.

التمكين الاقتصادي للمرأة: رؤية متعلقة باقتصادات تتسم بالمساواة

61 - يعني تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في أقل البلدان نمواً، بالنسبة للصندوق، خلق اقتصادات قائمة على المساواة، تتمتع فيها كل امرأة بفرص متساوية، ودور متساو، وقيادة متساوية داخل مجتمعاتها المحلي. ويلتزم الصندوق بدمج منظور جنساني في جميع برامج وعملياته وسيعمل على تحقيق هدفين لتمكين المرأة اقتصادياً:

(أ) القضاء التام على فجوة التمويل بين الجنسين - يرمي الصندوق إلى المشاركة في إيجاد حلول تمويل مبتكرة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وتذليل العقبات التي تعترض المساواة بين الجنسين. وسينشر آليات تمويل مبتكرة لدعم المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المملوكة للمرأة

من خلال المنح، والقروض، والضمانات والمشورة التقنية، لتقليل الفجوة بين الجنسين في ملكية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وفي الحصول على الائتمان والفجوة الرقمية. وسيدعم الصندوق الشركاء المحليين من القطاعين العام والخاص في توجيه التمويل البلدي نحو تقديم خدمات وبنية أساسية منصفة وشاملة، ووضع آليات تمويل مكرسة لإطلاق تمويل إضافي للاستثمارات في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة. وسيقدم الصندوق أيضا خبرة تقنية إلى الحكومات لتوجيه التمويل العام الحالي، وتحفيز تمويل عام إضافي للالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛

(ب) **الإزالة التامة للعراقيل أمام المرأة** - يهدف الصندوق إلى التصدي للعوائق التي تحول دون الإدماج الرقمي والمالي لجميع النساء في أقل البلدان نموا عن طريق تعزيز قدرات المرأة، وتمكينها من الحصول على الخدمات الرقمية والمالية، وتعزيز البنية التحتية والخدمات الأساسية المراعية للفوارق بين الجنسين. وسيدعم الصندوق الحكومات في وضع سياسة شاملة وتهيئة بيئة تنظيمية تعزز السياسات والأنظمة التي تراعي المنظور الجنساني، واستراتيجيات التنمية المحلية، والخطط، والميزانيات، وهياكل الإدارة وتستجيب لها.

62 - وسيساهم الصندوق، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبقية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، في السياسات العالمية والعمليات المشتركة بين الوكالات المتصلة بتمكين المرأة اقتصاديا وتمويلها من منظور جنساني، استنادا إلى مكانته الاستراتيجية بوصفه أحد قائدي ائتلاف عمل منتهى جيل المساواة بشأن العدالة والحقوق الاقتصادية للمرأة. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل الصندوق شراكته مع رابطة مائة امرأة في مجال التمويل لدعم تطوير شبكات القيادات المالية النسائية في أقل البلدان نموا.

تمويل المناخ والطاقة النظيفة والتنوع البيولوجي

63 - **التمويل المناخي** - نظرا لندرة الموارد والاعتماد المفرط على الأنشطة والقطاعات المعرضة للتأثر بتغير المناخ، مثل الزراعة البعلية، تتأثر أقل البلدان نموا بشكل غير متناسب بالآثار الضارة لتغير المناخ، وهي ضعيفة بشكل خاص في مواجهة هذا التغير، المحسوس بأقصى قدر على المستوى المحلي. وغالبا ما تكون الحكومات المحلية مسؤولة عن إدارة القطاعات والمناطق المعرضة للتأثر بتغير المناخ ذات الأهمية الحاسمة للتكيف الناجح، بما في ذلك استخدام الأراضي وإدارة المياه وإدارة الموارد الطبيعية والبنية التحتية.

64 - وتعترف الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بالأبعاد دون الوطنية للتكيف لحماية الناس وسبل العيش والنظم الإيكولوجية. ومع ذلك، فإن جزءا صغيرا فقط من التمويل المتعلق بالمناخ، ولا سيما من أجل التكيف، يستهدف المبادرات على الصعيد دون الوطني، وتفتقر أيضا الحكومات المحلية إلى القدرة التقنية اللازمة للتكيف الفعال وبناء القدرة على الصمود.

65 - وصمم الصندوق مرفق التكيف المعيشي مع تغير المناخ على المستوى المحلي، 'LoCAL'، في عام 2011 من أجل تعزيز قدرة المجتمعات المحلية والاقتصادات المحلية على الصمود في مواجهة تغير المناخ. ويوفر هذا المرفق آلية قطرية قياسية ومعترف بها دوليا لتوجيه التمويل المتعلق بالمناخ إلى سلطات الحكومات المحلية في أقل البلدان نموا، مما يساهم في تنفيذ البلدان لالتزامات اتفاق باريس وتحقيقها. ويدعم المرفق التخطيط القائم على المشاركة والمراعي للشباب والمفوضي إلى تحولات في المجال الجنساني والتمويل والتنفيذ والرصد للمساهمات المحددة وطنيا وخطط التكيف الوطنية على الصعيد دون الوطني، مما يؤدي إلى زيادة القدرات والتمويل للاستجابات المحلية لتغير المناخ.

66 - وسيستند الصندوق إلى هذه التجربة في توفير كميات معجّلة ومعززة من التمويل والدعم للتكيف مع تغير المناخ في المجتمعات المحلية الضعيفة في أقل البلدان نمواً. ويشمل ذلك زيادة التركيز على دعم الحلول المناخية القائمة على الطبيعة وتعزيز الاقتصادات الخضراء. وبحلول عام 2025، سيتم توسيع نطاق مرفق التكيف المعيشي مع تغير المناخ على المستوى المحلي، 'LoCAL'، في جميع البلدان المؤهلة، والقيام على الأقل بمضاغفة حجم التمويل الذي تمت تعبئته، ولا سيما من خلال الوصول المباشر إلى التمويل الدولي المتعلق بالمناخ. وسيساعد الصندوق على تطوير هياكل مبتكرة يمكنها زيادة تدفقات التمويل لحالات الطوارئ المتصلة بالمناخ، مثل التأمين ضد المخاطر كبرنامج التأمين والتكيف مع تغير المناخ في المحيط الهادئ، ومن أجل إقامة مدن خضراء وذكية وقادرة على التكيف مع تغير المناخ. ويطلق الصندوق صندوقاً عالمياً للمناخ متداولاً في البورصة مع التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة.

67 - **تمويل الطاقة النظيفة** - يزيد الصندوق من القدرة على الصمود في أقل البلدان نمواً من خلال دعم خطة التحول في مجال الطاقة التي تشدد على مشاريع ومنتجات الطاقة اللامركزية والمتجددة والنظيفة التي تدفع النمو الأخضر إلى الأمام. وتعد حلول الطاقة الخالية تماماً من الانبعاثات، التي توسع نطاق الحصول على الطاقة وإضافة القيمة، عناصر رئيسية في هذا النهج. ويعزز الصندوق إمكانية الحصول على التمويل عبر سلاسل القيمة المضافة للطاقة، بدءاً من العملاء إلى المشاريع إلى الاستثمارات الأكبر. ويساعد الصندوق على سد الفجوة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال الطاقة من خلال استخدام أدواته المالية. ويدعم بشكل متزايد نماذج الأعمال المتعلقة بالطهي بالطاقة الشمسية والمحسنة باستخدام التكنولوجيات الرقمية وغيرها من التكنولوجيات لزيادة قابليتها للتمويل والوصول إلى الفئات السكانية المستبعدة. وبحلول عام 2025، يهدف الصندوق إلى دعم الاستثمارات التي تمكن 6 ملايين شخص في 10 بلدان على الأقل من الحصول على الطاقة النظيفة والاستفادة منها. وستسهم استثمارات الصندوق أيضاً في تنمية أسواق أوسع للطاقة، مع زيادة التركيز على الاستخدام المثمر والمرونة الاقتصادية المحلية، بصلات قوية مع القطاعات الرئيسية الأخرى.

68 - **تمويل التنوع البيولوجي** - رغم أن الطبيعة توفر ما يصل إلى 38 في المائة من حلول التخفيف من آثار تغير المناخ، فإن الحلول المناخية القائمة على الطبيعة لا تتلقى سوى 3 في المائة من التمويل العالمي في مجال المناخ. وسيدعم الصندوق المبادرات الابتكارية التي تحفز التمويل من أجل إدماج حفظ التنوع البيولوجي في نماذج الأعمال والتنمية الاقتصادية. ويشمل ذلك التمويل المختلط الذي يقدمه الصندوق العالمي للشعاب المرجانية، الذي يدعم نهج الأعمال المتصلة بحماية التنوع البيولوجي البحري. وسيدعم الصندوق أدوات مثل السندات المتعلقة بأداء الطبيعة أو مبادلة الدين بتدابير حفظ البيئة، من خلال أمور منها المخططات المختلطة للتمويل الأزرق أو الأخضر التي تستفيد من التمويل الإضافي. وسيواصل الصندوق العمل عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحديد هذه الأنواع من التنوع البيولوجي وحلول التمويل القائمة على النظم الإيكولوجية وتجريبها وتوسيع نطاقها.

69 - وسيشارك الصندوق عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأوسع نطاقاً في توفير الخبرة في مجال التمويل وتقديم حلول مبتكرة كجزء من نهج متكاملة للأمم المتحدة إزاء الأزمات البيئية، بما في ذلك معالجة "الأزمة الثلاثية الأبعاد التي يعاني منها كوكبنا"، المتمثلة في الآثار المترابطة والمتتالية لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، على النحو الذي دعا إليه الأمين العام في "خطتنا المشتركة".

تمويل النظم الغذائية المستدامة

70 - يقتضي التصدي لهشاشة النظم الغذائية في أقل البلدان نموا إجراء تحول هيكلي نحو نظم غذائية مستدامة ومرنة ومنصفة. ومن شأن توفير حلول تمويل مستدامة مصممة خصيصا لقطاع الأمن الغذائي والتغذية أن يعزز الآفاق الاقتصادية وفرص العمل وسبل كسب العيش، لا سيما للنساء والشباب. وسيدعم الصندوق تجريب وتقديم حلول تمويلية للاستثمارات البلدية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في النظم الغذائية التي تعزز الأمن الغذائي، وتقلل من آثار كوفيد-19، وتساعد على الحد من مخاطر الصدمات في المستقبل لصالح الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا والأكثر تضررا عن الركب. وسيوفر الصندوق الأنواع التالية من الدعم:

- (أ) تعزيز حلول التمويل العام والنهج الإقليمية للاستثمارات في البنية التحتية والخدمات العامة الضرورية للنظم الغذائية المستدامة، مثل مشاريع الري والطرق والبنية التحتية للطاقة؛
- (ب) وتصميم وتجريب وتعزيز آليات مبتكرة للتمويل الخاص أو المختلط للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المحلية في سلسلة الإمدادات الغذائية؛
- (ج) وزيادة فرص حصول البلديات على رأس المال لتعزيز النظم الغذائية الحضرية؛
- (د) وتعزيز الحلول الرقمية والابتكار لتحسين فرص حصول المنتجين المحليين والمشاركين في سلسلة القيمة (بما في ذلك الزراعة الذكية مناخيا) على التمويل والخدمات الأخرى؛
- (هـ) والعمل مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأصحاب المصلحة المعنيين لإيجاد حلول متكاملة تعزز قدرات الصندوق التمويلية دعما للنظم الغذائية المحلية المستدامة.

سادسا - المرونة المؤسسية والتنفيذية

71 - يسعى الصندوق إلى أن يكون منظمة مرنة قادرة على الاستجابة بسرعة للاحتياجات المتنوعة لفئاته المستهدفة، وكذلك إلى تحديد طرق عمل جديدة قادرة على التكيف وفعالة من حيث التكلفة ومبتكرة تحقق التغيير المستدام وتتكيف مع التحديات والفرص الإنمائية المتغيرة من أجل عدم إغفال أحد. وسيؤدي التركيز المستمر على الدوافع الرئيسية للمرونة المؤسسية إلى تزويد الصندوق بالأدوات والقدرات والأنظمة اللازمة لجعله منظمة مهيأة لتحقيق الغرض المنشود، تُجْز نتائج تحويلية تصل إلى الميل الأخير وتتجاوزه.

نموذج التمويل

- 72 - تستلزم التلبية الفعالة للطلبات المتزايدة على دعم الصندوق من جانب أقل البلدان نموا ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تمويلا كافيا ومرنا ويمكن التنبؤ به.
- 73 - وخلال فترة الإطار السابق (2018-2021)، حدد الصندوق أهدافا تمويلية قدرها 25 مليون دولار للموارد العادية (الأساسية) و 75 مليون دولار للموارد الأخرى (غير الأساسية)، منها 50 مليون دولار لمرفق بناء الموارد في مجال الديمقراطية وشؤون الحكم والانتخابات (مرفق بريدج، BRDIGE). وشكل الصندوق فرقة عمل لتعبئة الموارد الداخلية لتنسيق وتنويع وزيادة تعبئة التمويل لخدمة أسواقه الأساسية. ويشير وضع خطط عمل متعددة السنوات تتماشى مع أولويات شركاء التمويل وأقل البلدان نموا إلى إمكانية نمو كبيرة

للصندوق. ونتيجة لذلك، يهدف الصندوق إلى أن يكون أكثر طموحا وأن يتطور إلى منظمة تبلغ قيمتها بليون دولار على مدى فترة السنوات الأربع. ويقدم المرفق الثاني مزيدا من التفاصيل عن سيناريوهات الموارد المختلفة، بما في ذلك سيناريوهات النمو الأساسية والمثالية والطموحة.

74 - وتشكل الموارد العادية العمود الفقري لنموذج أعمال الصندوق، حيث توفر القدرة التشغيلية والخبرة التقنية ورأس المال المرن القائم على تحمل المخاطر التي تمكن الصندوق من الابتكار والاستفادة من الموارد الإضافية. وتعمل أيضا الموارد العادية على ضمان حد أدنى من الوجود على الصعيدين الإقليمي والقطري. ويعد توافر الموارد العادية الكافية التي يمكن التنبؤ بها أمرا بالغ الأهمية لكي يتمكن الصندوق من توفير مستوى أساسي من الدعم للحكومات الشريكة له ولمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي عام 2020، شكلت الموارد العادية 14 في المائة من مجموع الموارد المتلفة، وهو ما يقل كثيرا عن الالتزامات الواردة في اتفاق التمويل. وسيلزم إحراز تقدم كبير لضمان أن يكون لدى الصندوق موارد عادية كافية لتحقيق النتائج التي تطلبها أقل البلدان نموا، بما في ذلك دعم الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا.

75 - وتشكل الموارد الأخرى الجزء الأكبر من تمويل الصندوق، وتشمل مساهمات مرنة في الموارد الأخرى للصندوق الاستثماري لتمويل الميل الأخير، وأموال البرامج المخصصة بشكل أكثر إحكاما. وفي حين أن زيادة حجم الموارد العادية يمثل أولوية، فإن الصندوق يدرك أهمية تقديم عروض يكون محور تركيزها مواضيعي وجغرافي، وسيسعى إلى اتباع نهج أكثر استراتيجية وتمايزا لتعبئة تمويل الموارد الأخرى. وسيشمل ذلك تعزيز التركيز على فرص التمويل المجمع والمواضيعي للبرمجة المشتركة مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا.

76 - ومن العناصر الهامة الأخرى لهيكل تمويل الصندوق، مرفق بريدج الذي يقوم الصندوق من خلاله بتوظيف رأس المال في شكل قروض ميسرة وضمانات. ويعتبر رأس المال هذا "متجددا" بطبيعته لأن المستفيدين يسددون أصل القرض إلى جانب الفائدة، ويمكن إقراض رأس المال المُسدد للاستثمارات الجديدة المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وعلى هذا النحو، فإنه يوفر قيمة مقابل المال لشركاء التمويل. وتبلغ قيمة الهدف المرجو لرسملة مرفق بريدج 50 مليون دولار.

الشراكات

77 - يقتضي الابتكار وتحقيق نتائج واسعة النطاق وتعبئة الموارد لتحقيق الرؤية الاستراتيجية للصندوق إقامة شراكات قوية مع مجموعة من الجهات الفاعلة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. وسيسعى الصندوق إلى أن يوسع ويعمق، بقدر كبير، شراكاته القائمة منذ أجل بعيد مع شبكة متنامية من الجهات الفاعلة المحلية والدولية، منها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة الشقيقة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية.

78 - **المؤسسات المالية الدولية ومؤسسات التمويل الإنمائي** - يمكن للصندوق، بتركيزه على الاستثمارات الأصغر حجما، والمشاريع الأكثر خطورة في "حلقة التمويل المتوسط المفقودة"، وبخبرته على الصعيد دون الوطني، أن يؤدي دورا تكميليا للغاية إزاء المؤسسات المالية الدولية ومؤسسات التمويل الإنمائي. فعلى سبيل المثال، يمكن للمؤسسات المالية الدولية أن تتوسع في النماذج الابتكارية التي قام الصندوق بتجربتها وإثبات صحتها. ومن خلال نهجه لمتوالية الاستثمار، يمكن للصندوق أن يزيل المخاطر ويؤكد القابلية للتمويل من أجل إطلاق العنان لاستثمارات تكميلية أكبر من جانب المؤسسات المالية الدولية.

وسيجري السعي لإقامة شراكات مع المؤسسات المالية الدولية ومؤسسات التمويل الإنمائي من أجل إتاحة هذه الفرص، ولتقديم حجج للمانحين لدعم الصندوق في سد هذه الثغرات في الهيكل المالي الدولي.

79 - **القطاع الخاص** - تعتبر الشراكات مع القطاع الخاص وغيره من مقدمي رأس المال بشأن آليات التمويل المبتكرة التي تحشد تمويلا إضافيا للاستثمارات من أجل أهداف التنمية المستدامة شراكات أساسية في نهج الصندوق، وسيتم تسريعها وتوسيع نطاقها. ويشمل ذلك المستثمرين المؤثرين (مثل الشبكة العالمية للاستثمارات ذات الأثر وفريق التوجيه العالمي المعني بالاستثمار المؤثر) والبنوك التجارية المحلية والدولية والجهات الفاعلة في سوق رأس المال والمؤسسات الخاصة والمكاتب العائلية ومشغلي شبكات الهواتف المحمولة وشركات التكنولوجيات المالية. وسيواصل الصندوق إقامة شراكات مع الشركاء من القطاع الخاص بشأن الابتكارات التي تجلب الخدمات الرقمية إلى الأسواق، وسيدعو أيضا إلى ممارسات للأعمال مسؤولة وشاملة تعزز حقوق الإنسان.

الفعالية المؤسسية

80 - **الشفافية والمساءلة المستمدتان من التكامل الرقمي** - لتحسين المساءلة عن النتائج، أنشأ الصندوق مؤخرا نافذة للشفافية وبوابة بيانات لتتبع تطور مسار الاستثمار ورصد حافظة برامجه، وزيادة الكفاءة وخفض التكاليف والمخاطر التشغيلية. وعموما، يعترف الصندوق بزيادة الاستفادة من القنوات الرقمية لتعزيز المزيد من الشفافية وإمكانية التتبع. وسينشر الصندوق أيضا حلولاً لتحليلات متقدمة تُجمع البيانات عن التنمية والاستثمار التي يمكن أن تتيح محاكاة السيناريوهات والرصد في الوقت الحقيقي، وبالتالي تيسر عملية صنع القرار.

81 - **تنمية قدرات الموظفين** - سيكفل الصندوق أن يكون الموظفون مجهزين تماما لتحقيق الرؤية التي حددها الإطار الاستراتيجي من خلال الاستثمار في برامج المواهب والتطوير المهني في المهارات الناعمة والمجالات التقنية، من قبيل تحقيق أهداف جنسانية محددة، وأدوات التمويل المختلطة، والهيكل المالية، والاستشارات في مجال الأعمال، ومخاطر الائتمان، والعناية الواجبة، وإدارة الأثر. وسيزيد الصندوق وسيواصل جهوده الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي في التعيينات على جميع المستويات، وسيعزز التزامه بعدم التسامح مطلقا مع الاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش والعنصرية والتمييز.

82 - **إدارة المعارف** - سيواصل الصندوق بناء دوره كقائد فكري معترف به ويدعو إلى تمويل مبتكر لتغطية الميل الأخير. ولدفع عجلة الابتكار وتحفيز التعلم المؤسسي وإدماج أهداف جنسانية محددة وتيسير تكرار النماذج الفعالة، سيتم تعزيز النظام الرقمي لإدارة المعارف لتدعيم النظم الداخلية للمعلومات والبيانات.

83 - **قياس النتائج** - تورد مصفوفة النتائج والموارد المتكاملة المعاد تصميمها (انظر المرفق الأول) بالتفصيل مؤشرات على مستوى الأثر والنتائج والنواتج لتتبع مساهمات الصندوق في إحداث تغيير في التنمية. وسيمكّن نظام منقح للإدارة القائمة على النتائج، مدعوم بموارد إضافية، الصندوق من أن يستوعب ويتعلم من ويتبادل ويحسن الكيفية التي يجرى بها توسيع نطاق نهجه ومساهماتها في زيادة تدفقات الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصاديا والتنمية الاقتصادية الخضراء الشاملة للجميع في أقل البلدان نموا. ويركز أيضا النظام المعاد تصميمه القائم على النتائج، بقدر كبير، على تتبع الإضافات التي تضيفها حافظة استثمارات الصندوق في المجالين المالي والإنمائي.

84 - **التقييم** - سيواصل الصندوق كفالة الاستقلالية والمصادقية والفعالية في إجراء تقييمات خارجية مستقلة للبرامج والمشاريع، وسيسعي على نحو متزايد إلى إجراء تقييمات مواضيعية أو تقييمات للحواظ. وفي هذا الصدد، فإن تمويل الموارد العادية بموارد كاملة سيمكن الصندوق من بلوغ تغطية عالمية أشمل لأثره البرنامجي. وأجرى الصندوق تقييما للإطار الاستراتيجي السابق، ويتوافر تقرير كامل إلى جانب رد الإدارة. وترد في المرفق الثالث خطة التقييم للسنوات الأربع.

85 - **إدارة المخاطر** - يتوقف التنفيذ الكامل للإطار الاستراتيجي على عدة مخاطر، أهمها تعبئة الموارد المطلوبة. فالتطلع إلى إنشاء نماذج تمويل مبتكرة تعمل لصالح أقل البلدان نموا وتوسيع نطاقها هو أمر محفوف بالمخاطر بطبيعته. وتتراوح المخاطر الأخرى التي تتطوي عليها النهج المبتكرة لتحديد الاستثمارات وجذب التمويل الخاص بين الفجوات في القدرات والأسواق المحلية والمخاطر السياسية. وللتخفيف من هذه المخاطر، صُممت العوامل التمكينية المؤسسية للصندوق واستراتيجيات تعبئة الموارد وإقامة الشراكات بحيث تكون مرنة واستباقية في هذا المشهد المتطور. وأعد الصندوق أيضا دليلا منقحا للعمليات وسياسة لإدارة المخاطر في المؤسسات للمساعدة في تعزيز الرقابة والمساءلة.

سابعاً - نظرة استشرافية - تعظيم الأثر

86 - تسببت جائحة كوفيد-19 في أشد حالات التنمية صعوبة منذ أجيال بالنسبة لأقل البلدان نموا. وتتعرض تدفقات التمويل الإنمائي لضغوط شديدة، وتوقف التقدم المحرز في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وسيسعي الصندوق، بوصفه الكيان الرئيسي المحفز لتمويل أقل البلدان نموا في الأمم المتحدة، إلى زيادة أثر كل دولار يستثمره في دعم رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نموا، وتحقيق التحول الاقتصادي، والانتعاش المستدام والمرن.

87 - ويلتزم الصندوق بأن يخدم أقل البلدان نموا كلها، البالغ عددها 46، وأن يصبح أولا وقبل كل شيء جاهزا للعمل وله حضور بشكل كامل فيها، بحلول عام 2025. وسيتيح ذلك للصندوق تكرار النماذج وتوسيع مجالات عمله ذات الأولوية والاستفادة من الموارد المالية الإضافية والشراكات، بما في ذلك مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

88 - وسيقوم الصندوق بتوسيع نطاق التوفير المباشر للقروض والضمانات إلى جانب ما يقدمه من خدمات استشارية مالية وتجارية. وقام الصندوق بتجربة وإثبات صحة التصور الذي يقوم عليه هذا العمل على مدى السنوات الأربع الماضية. وسيقوم الصندوق بتجميع حوافظه القطاعية لوضع استراتيجية استثمارية للحواظ في مجالات مثل الطاقة الشمسية والمشاريع التي تقودها النساء. وثمة حاجة إلى زيادة الميزانية العمومية للصندوق لهذا الغرض.

89 - ووجه نموذج النضج الذي يتبعه الصندوق عملية السعي العام إلى زيادة الحجم والأثر، التي انتهجت بأكملها نهج ابتكار الحلول وتجميعها وتكرارها وتوسيع نطاقها. وسيبني الصندوق على الخبرات والدروس المستفادة من تطبيق هذا النموذج وسيلتزم بمتابعة الأداء بصورة منهجية لزيادة الأثر من خلال نظام صارم لإدارة الأثر وقياس النتائج.

90 - ويستلزم تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتنفيذ خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية التزاما قويا بالشراكات. وفي السنوات الأربع المقبلة، سيتعاون الصندوق مع الشركاء

من القطاعين العام والخاص لدعم وتكرار الحلول التي تطلق العنان لتدفقات التمويل على نطاق واسع للاستثمار في الميل الأخير في أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا.
